

THE IMPACT OF CORONA VIRUS ON THE GLOBAL ECONOMY IN SELECTED COUNTRIES

Dina Ahmed OMAR¹

Dr, Northern Technical University, Iraq


Abstract

We are facing a global health crisis unlike any crisis in the history of 100 years, a crisis that kills people, spreads human suffering and changes people's lives, but this is much more than just a health crisis, it is a humanitarian, economic and social crisis. The coronavirus disease (COVID-19), which the World Health Organization has described as a pandemic, is attacking societies at its core. And the United Nations explained that the global economy may shrink by up to 1 percent in 2020 due to the Corona virus pandemic, a reflection of the previous prediction of 2.5 percent growth, warning that it may contract more if the restrictions imposed on economic activities. Stretched without adequate financial responses. The COVID-19 pandemic will cause a significant reduction in FDI inflows. Multinational corporations, local business and investment have been hit hard with far-reaching social and economic repercussions.

The coronavirus crisis is primarily a public health threat, but it is also increasingly an economic threat. The so-called "Covid-19" shock will lead to recession in some countries and a slowdown in global annual growth to less than 2.5 percent - often seen as a recession threshold for the global economy, so this study looks to highlight the impact of this crisis on The world's economic and political fields as a serious attempt to find a real and expected comparison of this crisis..

Key words: Scenarios, Political Variables, Economic Variables, Corona Crisis.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.9>

¹  dinaahmadomar1972@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-7129-1496>

تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي في دول مختارة

دينا أحمد عمر

د، الجامعة التقنية الشمالية، العراق

الملخص

إننا نواجه أزمة صحية عالمية على عكس أي أزمة في تاريخ 100 عام، أزمة تقتل الناس وتنشر المعاناة البشرية وتقلب حياة الناس لكن هذا أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، إنها أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية. إن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي وصفته منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة، يهاجم المجتمعات في جوهرها. ووضحت الأمم المتحدة إن الاقتصاد العالمي قد ينكمش بنسبة تصل إلى 1 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا، وهو انعكاس للتنبؤ السابق بنمو 2.5 في المائة، محذرة من أنه قد ينكمش أكثر إذا كانت القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية. امتدت دون استجابات مالية كافية. سوف يتسبب جائحة COVID-19 في انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأثرت الشركات متعددة الجنسيات والأعمال التجارية المحلية والاستثمار بشدة مع تداعيات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى .

تمثل أزمة فيروس كورونا في المقام الأول تهديدًا للصحة العامة، لكنها تشكل أيضًا تهديدًا اقتصاديًا بشكل متزايد. ستؤدي ما يسمى بصدمة "كوفيد-19" إلى حدوث ركود في بعض البلدان وتباطؤ في النمو السنوي العالمي إلى أقل من 2.5 في المائة - وغالبًا ما يُنظر إليه على أنه عتبة ركود للاقتصاد العالمي، لذا تبحث هذه الدراسة في إبراز الاثر الذي تركه هذه الأزمة على ميادين العالم الاقتصادية والسياسية كمحاولة جادة في إيجاد مقارنة حقيقية متوقعة لهذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: السيناريوهات، المتغيرات السياسية، المتغيرات الاقتصادية، أزمة كورونا.

المقدمة

مع انتشار فيروس COVID-19 على مستوى العالم، يتبعه الشلل الاقتصادي والبطالة لكن التداعيات الاقتصادية للوباء في معظم الاقتصادات الناشئة والنامية من المرجح أن تكون أسوأ بكثير من أي شيء رأيناه في الصين أو أوروبا أو الولايات المتحدة. ليس هذا هو الوقت المناسب لتوقع منهم الوفاء بمدفوعات ديونهم، سواء لدائنين خاصين أو رسميين. مع عدم كفاية أنظمة الرعاية الصحية، والقدرة المحدودة على تقديم التحفيز المالي أو النقدي، وشبكات الأمان الاجتماعي المتخلفة، فإن العالم الناشئ والنامي ليس على أعتاب أزمة إنسانية فحسب، بل على أعتاب أخطر أزمة مالية منذ ذلك الحين على الأقل الثلاثينيات. لقد كان رأس المال يخرج من معظم هذه الاقتصادات خلال الأسابيع القليلة الماضية، ويبدو أن موجة من حالات التخلف عن السداد السيادية الجديدة لا مفر منها، هذه أوقات غير عادية. مع انتشار تفشي المرض، يتم تعطيل المزيد والمزيد من الأرواح. على الرغم من أن الأمر يمثل تحديًا، إلا أننا يجب أن ندرك مدى إلحاح اللحظة التي نمر بها ونبذل قصارى جهدنا للتكيف - مع كل من تدابير التباعد الاجتماعي الأساسية التي يتم وضعها في جميع أنحاء العالم، ومع الاضطرابات الشخصية التي تسببها في كل حياتنا. يتسبب جائحة COVID-19 في حدوث تكاليف بشرية عالية

ومتزايدة في جميع أنحاء العالم، وتؤثر تدابير الحماية اللازمة بشدة على النشاط الاقتصادي. ونتيجة لهذا الوباء، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بحلول 3- في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما كان عليه خلال الأزمة المالية 2008-2009. في السيناريو الأساسي - الذي يفترض أن الوباء يتلاشى في النصف الثاني من عام 2020 وأن جهود الاحتواء يمكن أن تتلاشى تدريجياً - من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.8 في عام 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة من دعم السياسات.

- **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في ان أزمة كورونا قد سببت نتائج كارثية على اقتصاد العالم في مختلف المجالات والميادين، وأحدثت آثارا كبيرة على مفرق السياسة الاقتصادية قادت إلى تغييرات واضحة وأصبحت ظاهرة تعتمد في الدراسة.

- **هدف البحث:** يهدف البحث إلى رسم صورة متوقعة لتأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والآثار الاقتصادية الناجمة عن هذا التأثير وبناء تصورات تخدم ارضية الواقع للبحث عن حلول لها.

- **فرضية البحث:** يفترض البحث بان كورونا قد أحدثت تغييرات اقتصادية واضحة اثرت على العالم بأكمله مما استدعى الكثير من الباحثين والمفكرين الوقوف على هذه الظاهرة المستحدثة لما لها من آثار سلبية.

- **اهمية البحث:** تنبع اهمية البحث من انها تسلط الضوء على واحدة من هذه الازمات الدولية الحديثة والتي كانت لها آثار مدمرة على كل دول العالم وشعوبها، فأصبحت ظاهرة هامة تسترعي الانتباه والدراسة.

- **منهجية البحث:** سعيا لاختبار فرضية البحث فقد تم اجراء دراسة تطبيقية باستعمال التحليل الوصفي للمدة (2018-2022) لدول عالمية مختارة توافرت عنها البيانات.

-**تقسيم الدراسة:** تستعرض مفردات البحث دورها الواضح على تقسيم الدراسة حتى تصل إلى نتائج وتوصيات.

-نظرة تاريخية على الاوبئة في العالم:

تفشيت العديد من الأمراض على مر التاريخ في العالم وتسببت بنتائج كارثية -اذ تسبب الطاعون في مقتل الكثير من الناس وأودى بحياة عشرات الملايين، وفي القرن الرابع عشر(1343-1351) اثر على ثلث سكان اوربا إلى درجة ان أصبح اسمه الموت الأسود لانه يشكل بقع سوداء على الجسم، وقدر عدد الذين ماتوا بسببه حوالي 100 مليون شخص، وبعد ثلاثة قرون (1602-1647) اجتاح اشبيلية وقضى على 76.000 شخص أي حوالي ربع سكان الاندلس، ثم لندن في(1665-1666) إذ قتل 20% من سكانها، ومازالت آثاره ماثلة إلى أيامنا هذه كما يقول العلماء، ويقتل ما بين 100-200 شخص في السنة، إذ تسببه أحد انواع البكتريا، ثم مرض الحمى النازفة(Cocolieitli) الناشئة من فيروس (VHF) والتي اجتاحت المكسيك (1545-1548) وأدت إلى قتل عدد يتراوح بين خمسة ملايين إلى خمسة عشر مليون وسمي بالوباء العظيم، ثم تسببت الكوليرا في آسيا وأوربا(1817-1824) في موت عشرات الالاف من الناس ثم انتقل إلى اليابان1817، وموسكو1826، وبرلين وباريس ولندن عام 1831، والامبراطورية العثمانية خلال حرب البلقان(1912-1913) مما أدى إلى موت عدد كبير من الناس، وتشير احصائيات منظمة الصحة العالمية ان أعداد المصابين بها يتراوح سنويا ما بين 1.3-4 مليون حالة، اما التيفوس(1848) المرض المعدي الاكثر انتشارا، فقد تسبب في مقتل 20000 الف شخص من المهاجرين الايرلنديين الذين فروا إلى كندا، ثم عاد في الحرب العالمية الاولى بين جيوش دولة أوربا الشرقية

وتسبب في موت 150.000 شخص في يوغسلافيا وحدها، كما يقال أيضا ان 3 ملايين ماتوا أثناء الحرب الأهلية الروسية إذ وصلت ذروته عام 1922 بإصابة 25-30 مليون حالة (صباح، 2020، 9).

ثم ظهرت الانفلونزا الأسبانية المميتة بين عامي (1918-1920) والتي يسببها فيروس HiMi وتسببت في وفاة (50-100) مليون شخص في ظرف 18 شهر تقريبا، إذ قدرت أعداد الإصابات بحوالي 500 مليون إصابة، وتميز بان إصابته كانت لجميع الاعمار خاصة الشباب دون ان يحدث مشاكل بالجهاز المناعي، ثم ظهرت انفلونزا الخنازير بين عامي (1957-1958) وتسببت في قتل مليون شخص، ثم عاود الانتشار ثانية في العام 2009 وقتل حوالي 28.4500 شخص، بينما قتل الجدري 30% من المصابين عام 1980م ثم تبعه مرض الايدز (نقص المناعة البشرية) عام 1981 منهم 940.000 شخص عام 2007م، وفي العام 2014 تم الإبلاغ عن حوالي 36.9 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ثم ظهر مرض (السارس) في هونغ كونغ بين عام (2002-2003) وأودى بحياة 922 شخص وإصابة 8422 حالة واعلنت منظمة الصحة العالمية في حينه ان عدد الوفيات بلغ نسبة (10.9%)، ثم ظهر فيروس أيبولا عام 1976 ليعاود الانتشار مرة ثانية بين عامي 2013-2016 في أفريقيا وتسبب في وفاة 11.300 شخص في بلدان غرب أفريقيا، ليريا وسيراليون وانتهى في العام 2016 (سليمان، 2020، 12).

ونحن اليوم أمام ظاهرة جديدة لفيروس جديد مازالت آثاره ونتائجه قائمة حتى تاريخ أعداد هذا البحث، ولم يتم اكتشاف العلاج له وهو فيروس كورونا.

ويكن تعريفه بأنه فيروس مرضي ظهر اواخر عام 2019 في مدينة ووهان الصينية وهو سريع الانتشار وله اعراض مثل الحمى الشديدة، السعال، الالتهاب الرئوي وتسبب حالات وفاة كثيرة خاصة فئة كبار السن.

- طبيعة الصدمات الاقتصادية:

هناك مظاهر عدة للصدمات الاقتصادية التي يواجهها العالم حاليا بسبب هذا الوباء، حيث ان حالة الذعر التي تنتشر بين الناس بسبب انتشار الفيروس، وعدم ثقتها في السياسات والقرارات الحكومية، قد يدفعهم إلى انتهاج ما يعرف "سلوك القطيع"، حيث تنتشر الفوضى، ويتكالب الناس على شراء المواد الاستهلاكية، وسحب أموالهم من البنوك وهو ما يقود الاقتصادات إلى كوارث محققة.

ويتمثل ثاني مظاهر الصدمة في انخفاض العرض وانكماش الإنتاجية، حيث اغلقت السلطات والشركات في العديد من الدول اماكن العمل والمدارس. فمن منظور اقتصادي، فان عمليات الاغلاق وحظر السفر تقلل الإنتاجية بشكل مباشر، بطريقة تشبه الانخفاض المؤقت في التوظيف.

ويتعلق ثالث مظاهر الصدمة بالمدى الزمني والمكاني للآزمة، حيث ان فيروس كورونا ليس اول صدمة امداد يشهدها العالم، فهناك " الصدمات النفطية" في السبعينات من القرن الماضي، وتسونامي تايلاند وزلزال اليابان عام 2011 ولكن كل هذه الصدمات والأزمة كان لها نطاق جغرافي محدد دون توسع مادي، وكذلك اطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت، الا ان فيروس كورونا اثبت انه غير قابل للسيطرة، فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصادات، وكذلك ليس هناك اطار زمني واضح من المحتمل ان ينتهي خلاله هذا الوباء.

وبالتالي هناك حالة من عدم اليقين حول حجم الآثار الاقتصادية المحتملة وقوعها في كافة أنحاء العالم، وهو الأمر الذي قد يولد بدوره سياسات وردود فعل كارثية التأثير.

ويرتبط رابع مظاهر الصدمة بسلسلة التوريد، فاعتباراً من اول مارس 2020 كان وباء كورونا متمركزاً في الصين، وكانت بجانب اليابان وكوريا أكثر الدول تضرراً وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمية في العديد من السلع المصنعة يمكننا استكشاف آثار الوباء الحالي على سلاسل التوريد العالمي، وتلقي قطاع التصنيع صدمات قوية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، خاصة في ظل التأثير الواضح للوباء على دول مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

ويظهر خامس مظاهر الصدمة في جانب الطلب، والذي من المتوقع ان يتقلص بشكل كبير، حيث ان حظر التجوال وتقييد حركة المواطنين والسفر سيقلل من حجم الطلب على السوق بنسبة ما وذلك على مستوى المستهلكين، اما على مستوى المستثمرين، فتسود حالة من الحذر والترقب، التي ستمنعهم من ضخ أي أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة (Baldwin&Mauro,2020,9).

القنوات التي يؤثر فيها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:

إلى جانب الخسائر البشرية يؤثر الفيروس عبر اربعة قنوات: (مجموعة البنك الدولي، 2020، 5-6).

1- تدهور الاوضاع الصحية: حيث أتسعت رقعة انتشار الفيروس حتى وصل إلى 177 بلداً وأقليماً، وتجاوز عدد الإصابات 360 الفاً والوفيات قرابة 15 الفاً حتى 23 مارس آذار 2020 وتسبب الوباء في حدوث اضطرابات شديدة في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

2- تراجع الطلب العالمي: ستؤدي الصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطيل سلاسل القيمة العالمية إلى خفض الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وعلى الأخص النفط والسياحة، ويتأثر قطاع السياحة في المنطقة بطريقتين أولاً: يفرض العديد من بلدان المنطقة والكثير من البلدان الأخرى قيوداً على السفر وثانياً يعني التباطؤ الاقتصادي العالمي واجراءات التباعد الاجتماعي تراجع عدد السياح الذين يسافرون إلى بلدان أخرى، بما في ذلك داخل المنطقة بالإضافة إلى ذلك سيؤدي انخفاض حركة السياحة العالمية إلى تفاقم هبوط أسعار النفط.

3- انخفاض العرض والطلب المحليين في المنطقة: بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد أيضاً صدمة سلبية على جانب الطلب نتيجة الانخفاض المفاجئ في الأنشطة التجارية الإقليمية وتوقف السفر بسبب المخاوف من انتشار الفيروس بالإضافة إلى ذلك، فأن عدم اليقين المرتبط بانتشار الفيروس بالإضافة إلى ذلك، فان عدم اليقين المرتبط بانتشار الفيروس والطلب الكلي يمكن ان يزيد من ضعف الاستثمار والاستهلاك في المنطقة وانخفاض نشاط التصنيع والأصول المصرفية والانفاق على السلع المعمرة.

4- انخفاض أسعار النفط: بفاقم انهيار أسعار النفط من تأثير تفشي الوباء وسبب صدمات سلبية خطيرة في الدخل في الكثير من بلدان المنطقة، فقد انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، وتوقع تقرير أصدرته وكالة الطاقة الدولية في مارس آذار 2020 انه في عام 2020 سينخفض نمو الط

5- انخفاض الطلب العالمي على النفط للمرة الاولى الاوولى منذ عام 2009 حيث انخفض الطلب العالمي اليومي على النفط 0.09 مليون برميل يوميا في عام 2020 وهو ما يقل بواقع 10 مليون برميل يوميا عن توقعاتها قبل شهر.

تأثير وباء فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

تسبب الوباء المستعر - الذي أطلقه فيروس COVID-19 شديد العدوى - في فرض قيود غير مسبوقه ليس فقط على حركة الأشخاص ولكن أيضًا على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، وإعلان حالات الطوارئ المحلية في معظم البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية. يؤدي تزايد الطلب على الرعاية الصحية العاجلة وارتفاع عدد الوفيات إلى إجهاد أنظمة الرعاية الصحية الوطنية، كما يتسبب الوباء في تعطيل سلاسل التوريد العالمية والتجارة الدولية مع إغلاق ما يقرب من 100 دولة للحدود المحلية، توقفت حركة الأشخاص وتدفقات السياحة بشكل كبير.

يواجه ملايين العمال في هذه البلدان احتمالية بفقدان وظائفهم، في حين أنه لا توجد طريقة لمعرفة الضرر الاقتصادي بالضبط من جائحة فيروس كورونا المستجد العالمي COVID-19، هناك اتفاق واسع النطاق بين الاقتصاديين على أنه سيحدث لها آثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي وتوقعت التقديرات المبكرة أنه في حالة تحول الفيروس إلى جائحة عالمي، ستفقد معظم الاقتصادات الكبرى 2.4٪ على الأقل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2020، مما يدفع الاقتصاديين إلى خفض توقعاتهم لعام 2020 للنمو الاقتصادي العالمي من حولهم. 3.0 في المائة إلى 2.4 في المائة. لوضع هذا الرقم في المنظور الصحيح، قُدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 86.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 - مما يعني أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.4 في المائة فقط يصل إلى ما يقرب من 3.5 تريليون دولار أمريكي في الناتج الاقتصادي المفقود. ومع ذلك، تم إجراء هذه التنبؤات قبل أن يصبح COVID-19 وباءً عالميًا، وقبل تنفيذ قيود واسعة النطاق على الاتصال الاجتماعي لوقف انتشار الفيروس. منذ ذلك الحين، عانت أسواق الأسهم العالمية من انخفاضات دراماتيكية بسبب تفشي المرض، وأبلغ مؤشر داو جونز عن أكبر انخفاض له في يوم واحد على الإطلاق بحوالي 3000 نقطة في 16 مارس 2020 - متجاوزًا الرقم القياسي السابق البالغ 2300 نقطة والذي تم تحديده لمدة أربعة أيام فقط. في وقت سابق تكمن مشكلة التنبؤات الحالية في عدم معرفة أحد إلى متى سيظل الفيروس قويا، وكيف يمكن للسلطات في جميع أنحاء العالم أيقاف الحالات الجديدة والموارد التي يسحبونها من أجلها

تعامل مع كبار السن. ما تكرهه الأعمال هو عدم اليقين وعدم اليقين هو الشيء الوحيد الذي يسود عندما يتعلق الأمر بالتنبؤات حول حيوية الفيروس الجديد وتحمله وطول عمره.

منذ ظهور تهديد COVID-19 لأول مرة، ناقش الاقتصاديون ما إذا كانت الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ستكون "مؤقتة" أو "دائمة". من وجهة نظر "الصدمة المؤقتة" الأكثر تفاؤلاً، سوف يمر الفيروس في النهاية، ويمكن أن تعود الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها إلى حد كبير. إن برامج التوسع المالي والنقدي الضخمة في الدول الغربية ستبقي الاقتصاد واقفاً على قدميها في غضون ذلك - مع الميزانيات العمومية الحكومية التي تجعل تكاليف السبات الاقتصادي اجتماعيًا. سيكون الدين الحكومي أعلى بكثير في أعقاب ذلك. لكن تكاليف الاقتراض المنخفضة بشكل لا يصدق ستحافظ على هذا الأمر مستدامًا

يرى التحليل الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (DESA) إن جائحة كوفيد-19 يعطل سلاسل التوريد العالمية والتجارة الدولية مع إغلاق ما يقرب من 100 دولة للحدود المحلية، وتوقفت حركة الأشخاص وتدفقات السياحة بشكل كبير. "الملايين من العمال في هذه البلدان يواجهون احتمالاً قاتماً بفقدان وظائفهم وتدرس الحكومات وتطرح حزم تحفيز كبيرة لتجنب الانكماش الحاد في اقتصاداتها والذي يمكن أن يغرق الاقتصاد العالمي

في ركود عميق. وفي أسوأ الأحوال- سيناريو الحالة، يمكن أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 0.9 في المائة في عام 2020"، قالت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مضيفة أن الاقتصاد العالمي انكمش بنسبة 1.7 في المائة خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وأضافت أن الانكماش قد يكون أعلى إذا كانت الحكومات فشل في توفير دعم الدخل والمساعدة في تعزيز الإنفاق الاستهلاكي. وأشار التحليل إلى أنه قبل اندلاع COVID-19، كان من المتوقع أن يتوسع الإنتاج العالمي بوتيرة متواضعة تبلغ 2.5 في المائة في عام 2020، كما ورد في تقرير الحالة الاقتصادية العالمية وآفاق عام 2020. مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية المتغيرة بسرعة، قدّر نموذج التنبؤ الاقتصادي العالمي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة أفضل وأسوأ السيناريوهات للنمو العالمي في عام 2020.

يمكن أن تؤثر التأثيرات الاقتصادية الثلاثة المهمة لـ COVID-19 على الاقتصاد العالمي من خلال:
(Kumar,2020,5-6).

1. التأثير المباشر على الإنتاج: لقد تأثر الإنتاج بالفعل بشكل كبير بسبب الإغلاق في المناطق العالمية، كما بدأت بعض الدول الأخرى تشعر بتأثير مباشر حيث اتخذت سلطاتها تدابير مماثلة. كما يؤثر التباطؤ أو الإغلاق في العديد من البلدان على المصدرين إلى البلدان الأخرى. وفقاً للبنك الدولي، من المحتمل أن تشهد هذه المناطق نمواً بطيئاً في النصف الأول من عام 2020، حتى بدون تفشي المرض من جديد.

2. اضطراب سلسلة التوريد والسوق: تعتمد العديد من شركات التصنيع على مدخلات وسيطة مستوردة من الصين ودول أخرى متأثرة بالمرض وتعتمد العديد من الشركات أيضاً على المبيعات في الصين لتحقيق الأهداف المالية ومن المرجح أن يكون للتباطؤ في النشاط الاقتصادي - وقيود النقل - في البلدان المتضررة تأثير على إنتاج وربحية شركات عالمية محددة، لا سيما في التصنيع والمواد الخام المستخدمة في التصنيع.

3. التأثير المالي على الشركات والأسواق المالية: قد تؤدي الاضطرابات المؤقتة في المدخلات و / أو الإنتاج إلى إجهاد بعض الشركات، لا سيما تلك التي لديها سيولة غير كافية. قد يتوقع التجار في الأسواق المالية أو لا يفهمون بشكل صحيح الشركات التي قد تكون عرضة للخطر. قد يكشف الارتفاع الناتج في المخاطر أن واحداً أو أكثر من اللاعبين الرئيسيين في السوق المالية قد اتخذوا مراكز استثمارية غير مربحة في ظل الظروف الحالية، مما يزيد من إضعاف الثقة في الأدوات المالية والأسواق. قد يكون الحدث المحتمل حدوث اضطراب كبير في السوق المالية حيث يصبح المشاركون قلقين بشأن مخاطر الطرف المقابل. يمثل جائحة COVID-19 اضطراباً غير مسبوق في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، حيث يتم تقليص الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم. وكررت توقعات صندوق النقد الدولي لشهر كانون الثاني (يناير) مثل هذه المشاعر وإن كان ذلك مع تراجع طفيف في النمو عن أرقام أكتوبر بسبب تباطؤ العودة إلى الوضع الطبيعي في الاقتصادات الناشئة الرائدة. ومع ذلك، كان من المتوقع أن يؤدي الجمع بين معدل نمو شبه ثابت بنسبة 6% في الصين، وتخفيف حدة التوترات التجارية والتسارع المفترض للدول الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية، إلى دفع النمو العالمي في عام 2020 إلى 2.7%، على الرغم من استمرار النمو الضعيف. أداء الاقتصادات المتقدمة. الآن بعد أن غيرت صدمة COVID-19 السيناريو، يتم تعديل جميع التوقعات لعام 2020 إلى أسفل.

مع انخفاض نقطة مئوية في النمو العالمي يكلف حوالي 900 مليار دولار من الدخل المفقود، قضت معظم التوقعات على تريليون دولار من الدخل العالمي لهذا العام، وإذا جاء النمو بنسبة 1.7 في المائة، فإن تكلفة الفيروس ستكون أقرب إلى 2 تريليون دولار.

استمر نمو تجارة الخدمات العالمية في الضعف قرب نهاية عام 2019 وحتى الربع الأول من عام 2020 وفقاً لمقياس تجارة الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، والذي تم إصداره في 11 مارس 2020. وقد انخفضت القراءة الأخيرة البالغة 96.8 عن 98.4 المسجلة في سبتمبر الماضي وبشكل جيد. أقل من القيمة الأساسية للمؤشر وهي 100. يغطي كلا المؤشرين التطورات حتى شهر يناير وقد يعكسان جزئياً الجهود المبكرة لوقف انتشار المرض، والذي تكثف في نهاية الشهر. كان الانخفاض في مؤشر شحن الحاويات مدفوعاً بانخفاض حجم الشحن في آسيا بينما كان التباطؤ في السفر الجوي للركاب على نطاق أوسع، حيث شمل أيضاً أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا. كما انخفض مؤشر المعاملات المالية العالمية (97.7) وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (97.0) دون الاتجاه العام، في حين يبدو أن مؤشر البناء (99.8) ظل ثابتاً. يعد مؤشر مديري مشتريات الخدمات العالمية (96.1) أكثر مكونات البارومتر استشرافية، مما يعكس التوقعات بأن COVID-19 من المرجح أن يستمر في التأثير على تجارة الخدمات على المدى القريب.

ان المخاوف من الانتشار المتسارع للفيروس - والشكوك المتزايدة بشأن فعالية تدابير الاحتواء المختلفة - هزت الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، مع تقلبات السوق تجاوز ذروتها خلال الأزمة المالية العالمية وأسواق الأسهم وأسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات. أكبر التهديدات للاقتصاد العالمي. من المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 2.9٪ في عام 2020، أي ما يقرب من أدنى مستوياته في عقد من الزمان. تتوقع وحدة المعلومات الاقتصادية أن يتباطأ النمو الاقتصادي في العالم المتقدم في عام 2020، مدفوعاً باعتدال النمو في الولايات المتحدة. سيؤدي ظهور فيروس كورونا جديد في الصين إلى إضعاف آفاق النمو في آسيا. يبدو أن الاضطرابات الاجتماعية التي شوهدت في جميع أنحاء العالم في عام 2019 ستستمر في عام 2020 وستشكل تحدياً لكل من صانعي السياسات ونماذج الأعمال. (OECD, 2020, 8-9).

السياسات الرئيسية المطلوبة:

هناك حاجة إلى تدابير سياسية عاجلة وجريئة، ليس فقط لاحتواء الوباء وإنقاذ الأرواح، ولكن أيضاً لحماية الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعاتنا من الخراب الاقتصادي والحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. أدخلت الدول الغنية برامج ضخمة للصحة والإنفاق العام لمواجهة الآثار الاقتصادية لوباء COVID-19. أما بالنسبة للبلدان الأفقر، تكون خيارات الاستجابات المالية والنقدية أكثر محدودة، وتقدم أفكاراً للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في مساعدتها، كما قامت معظم البلدان المتقدمة باستجابات اقتصادية هائلة لوباء COVID-19، حيث زادت الإنفاق واستخدمت السياسة النقدية للتخفيف من وطأة الإغلاق والتدابير الأخرى التي أغلقت الشركات وتركت أعداداً ضخمة من العاطلين عن العمل. ولكن بالنسبة للبلدان النامية، التي بدأت الآن في الاستجابة للأزمة بشكل أكثر قوة، قد تكون هذه الخيارات محدودة.

تأثير COVID-19 الجديد على الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان

يختلف جائحة كوفيد-19 بشكل ملحوظ عن مسببات الانكماش السابقة. عادةً ما يتم اعتماد الحجر الصحي وعمليات الإغلاق الإقليمية والتباعد الاجتماعي لاحتواء الفيروس. ويؤدي إغلاق أماكن العمل إلى تعطيل سلاسل التوريد وانخفاض الإنتاجية. تسريح العمال، انخفاض الدخل، الخوف من العدوى، وزيادة عدم اليقين تجعل الناس ينفقون أقل، مما يؤدي إلى المزيد من إغلاق الأعمال وفقدان الوظائف. كل ذلك يؤدي إلى إغلاق جزء كبير من الاقتصاد.

تمتد الاضطرابات إلى الشركاء التجاريين من خلال التجارة وسلسلة القيمة العالمية. بالمقارنة مع الكساد الكبير في عام 2008، كان تأثير COVID-19 على الاقتصاد العالمي أكثر حدة. وفق صندوق النقد الدولي، سيخسر العالم 9 تريليونات دولار أمريكي، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لليابان وألمانيا، 6 مرات ذلك من كوريا الجنوبية. فيما يلي تأثير فيروس كورونا الجديد على الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان في الجدول 1. (Mou, 2020, 2).

الجدول (1) تأثير COVID-19 على الاقتصاد العالمي مقارنة بالأزمة الاقتصادية في عام 2009 (%)

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	2008	2009	2019	2020	2021
العالم	3	-0.1	2.9	-3	5.3
الصين	9.7	9.4	6.1	1.2	9.2
اليابان	-1.1	-5.4	0.7	-5.2	3
كوريا	3	0.8	2	-1.2	3.4
المملكة المتحدة	-0.1	-2.5	2.3	-5.9	4.7
آسيا	5.4	2.5	4.8	-0.6	7.8
الاتحاد الأوروبي	0.9	-4.2	1.7	-7.1	4.8
أفريقيا	4.5	3.2	3.2	-1.7	4.6

المصدر:

https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

كما هو موضح في الجدول 1، في عام 2009، بسبب الأزمة الاقتصادية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.1 % فقط، ولكن في عام 2020، سينخفض الاقتصاد العالمي بنسبة 3%. في جميع البلدان المذكورة، باستثناء الصين، فإن كل النمو الاقتصادي سلبي، ولكن مع ذلك، فإن النمو الاقتصادي في الصين أقل بنسبة 4.8% من صندوق

النقد الدولي المتوقع قبل اندلاع المرض في يناير. أكبر تأثير سلبي على الاتحاد الأوروبي سيكون 7.1%، يليه 5.9% في الولايات المتحدة و 5.2% في اليابان.

نتائج البحث:

تضمن البحث تأثير فيروس كورونا على النمو الاقتصادي للدول عينة البحث، ومن خلال الدراسة التحليلية الوصفية توصل البحث إلى اهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يأتي:

1- ينتشر COVID-19 بسرعة في جميع أنحاء العالم. الناتج المحلي الإجمالي العالمي سينخفض بنسبة تصل إلى 3%، بينما ستكون البلدان النامية الأكثر تضرراً، حيث تصل إلى 4% في المتوسط، لكن بعضها كان أكثر من 6.5% وتجارة البضائع العالمية ستنخفض بنسبة تتراوح بين 13 و 32% في عام 2020 بسبب COVID-19 جائحة. أولاً، تقارن هذه الورقة تأثير COVID-19 على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالتأثير الاقتصادي أزمة عام 2009 ويقارن التغيرات في كمية الواردات والصادرات المتأثرة بالوباء وضع الصين مع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية في الربع الأول. ثانيًا.

2- استجابة لحالة الطوارئ الصحية المتصاعدة والتوقعات الاقتصادية المتدهورة بسرعة، تدرس السلطات المحلية والكيانات المتعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم تدابير سياسية غير مسبقة. تحركت البنوك المركزية عبر البلدان المتقدمة والنامية بقوة للمساعدة في تجنب الأزمة، وخفض أسعار الفائدة، وضخ السيولة، وتوفير التمويل الطارئ للشركات والأسر. منذ اندلاع الأزمة، حوالي 60 نقدًا مختلفًا.

3- خفضت السلطات معدلات سياستها، غالبًا في اجتماعات طارئة. يمكن لتدابير دعم الأجور المباشرة أو الدخل أن تلعب دورًا مهمًا في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير، مع الحفاظ على القدرة على التعافي السريع. وتشمل هذه التدابير التأجيلات الضريبية، وخطط العمل قصيرة الأجل المدعومة من الحكومة، ووقف مدفوعات الرهن العقاري والمدفوعات النقدية المباشرة. والأهم من ذلك، يجب أن تصل برامج الحماية الاجتماعية إلى أكثر الفئات احتياجًا خلال الأزمة، مع التركيز على كبار السن ومن هم في وظائف ضعيفة.

4- أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عاملاً مهماً في جلب رأس المال، فضلاً عن الوظائف والتكنولوجيا والمهارات الإدارية إلى العديد من البلدان النامية. وقد شهدت بعض البلدان النامية فوائد كبيرة من هذه الاستثمارات من حيث التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة. يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا دورًا مهمًا في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في البنية التحتية الأساسية والأمن الغذائي وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والصحة والتعليم. للقيام بذلك، تحتاج الحكومات إلى تعبئة الاستثمار الخاص بشكل أكثر كفاءة، وتوجيهه إلى قطاعات التنمية المستدامة وتعظيم آثاره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

دايلي صباح، "نبذة عن أكثر الاوبئة فتكا" في التاريخ "منوعات وثقافة، اسطنبول، نشر بتاريخ 2020/3/13م.

<https://www.dailysabah.com/arabic/arts>

عامر سليمان، "اشد الاوبئة في التاريخ..كيف تصدى لها العالم؟" TRT عربي/ 25 مارس 2020.

<https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%>

مجموعة البنك الدولي، "كيف يمكن للشفافية ان تفيد بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا"، 2020.

<http://transparency.org.kw/ar/14/meet13-5>

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

Abdel-Latif, Hany "FDI response to political shocks: What can the Arab Spring tell us?" Journal of Behavioral and Experimental Finance, 24, 100233, 2019. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2214635019300310>

Murtaugh, Dan "Oil Plunges Most Since 1991 After Producers Embark on Price War". Bloomberg March 8th, 2020 (accessed on 22nd 2020). <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-03-08/oil-in-freefall-after-saudis-slash-prices-in-all-out-crude-war>

Mou, **Jinjin**, " Research on the Impact of COVID19 on Global Economy", 2020

<https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/546/3/032043/pdf>.

OECD, " The impact of the coronavirus (COVID-19) crisis on development finance", 2020.

<https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b/>

Kumar, Mishra, Mukesh, " The World after COVID-19 and its impact on Global Economy, 2020.

<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/215931/1/MKM%20PAPER%20FOR%20COVID.pdf>

Richard Baldwin & Beatrice Wider di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.

<https://cepr.org/sites/default/files/news/COVID-19.pdf>

(World Meters, COVID-19 Coronavirus Pandemic, March 22nd, 2020 (accessed on March 22nd, 2020)<https://www.worldometers.info/coronavirus/>

Focus Economics 2020, Focus Economics Consensus Forecast: Middle East & North Africa- March 2020. <https://www.focus-economics.com/online-store/products/annual-subscription/middle-east-north-africa>